

Distr.: General
17 December 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2026

31 تموز/يوليه 2025 - 22 تموز/يوليه 2026

البند 11 من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثمانون

البند 21 من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لننبرال لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن إقامة شراكات عالمية طموحة من أجل رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام وقادر على تحمل الصدمات، الذي عُقد في الدوحة، دولة قطر، في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2025 (انظر المرفق).

وأرجو ممثنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 21 من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند 11 من جدول الأعمال.

(توقيع) لوك باهادر ثابا

السفير والممثل الدائم

لننبرال لدى الأمم المتحدة

رئيس مكتب التنسيق العالمي

لأقل البلدان نمواً



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

بيان الدوحة المتفق عليه بشأن إقامة شراكات عالمية من أجل رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام وقادر على تحمل الصدمات

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بإقامة شراكات عالمية طموحة من أجل رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام وقادر على تحمل الصدمات

الدوحة، قطر، 2-4 كانون الأول/ديسمبر 2025

1 - نحن، الوزراء وكبار المسؤولين من البلدان التي سترُفع أو رُفعت من قائمة أقل البلدان نمواً (القائمة)، المجتمعين في الدوحة، قطر، نؤكد من جديد التزامنا الجماعي والثابت بضمان رفع البلدان من القائمة على نحو مستدام وقادر على تحمل الصدمات ولا رجعة فيه باعتبار ذلك حجر الزاوية في الشراكات العالمية المتجددة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة. ونرحب مع التقدير بمشاركة شركاء التنمية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، التي تدل على تضامنهم ودعمهم.

2 - ونعرب عن تقديرنا العميق لدولة قطر، حكومة وشعباً، على كرم ضيافتها ودورها القيادي، وعلى دعمها الطويل الأمد لأقل البلدان نمواً ولتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل الدوحة). ويبعث التزامها برسالة قوية للتضامن والشراكة في وقت تتشدد فيه الأوضاع المالية وتزيد التوترات الجيوسياسية ويتسع نطاق عدم المساواة.

3 - ونسلم بأنه تم حتى الآن بنجاح رفع ثمانية بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، هي بوتسوانا وكابو فيردي وملديف وساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو وبوتان وساو تومي وبرينسيبي، مما يدل على أن القيادة الوطنية المتواصلة والدعم الدولي المحدد الأهداف يمكن أن يترجما إلى مكاسب إنمائية ملموسة. ونرحب كذلك بأن هناك أربعة عشر بلداً إضافياً في القائمة في مراحل مختلفة من عملية الرفع منها.

4 - ونذكر بالهدف المحدد في برنامج عمل الدوحة لتمكين ما لا يقل عن خمسة عشر بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من قائمة هذه البلدان بحلول عام 2031، ونؤكد على الحاجة إلى تحسين نطاق تدابير الانتقال السلس ونوعيتها واستخدامها لكل بلد بصدد أن يرفع اسمه من القائمة، وإلى تقديم دعم محدد ومتواصل ويمكن التنبؤ به للبلدان التي رُفعت من القائمة من أجل أن يكون رفعها منها مستداماً لا رجعة فيه. ونؤكد على أهمية اتباع نهج قائم على الحوافز للرفع من القائمة يكافئ التقدم ويقلل من المخاطر ويفتح مسارات جديدة للتجارة المتنوعة والاستثمار والابتكار وتمويل التنمية.

5 - ونؤكد من جديد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة 209/59 و 221/67، وهي أن رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يؤدي إلى أي اختلال لتقدمه الإنمائي أو عكس مساره. ونشير أيضاً إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، الذي يشدد على أنه "لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدمه الإنمائي أو من عكس مساره".

- 6 - ونشير إلى أن رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلد نمو ينبغي أن يعتبر إنجازاً وطنياً بارزاً يتطلب التزامات وطنية قوية بمواصلة إصلاحات السياسات والتخلص تدريجياً من تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً. ونشدد على أن الانتقال بنجاح من فئة أقل البلدان نمواً يجب أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يتولى كل بلد يُرفع اسمه من القائمة صوغها من خلال عملية شاملة وتشاركية تركز على أولويات وخطط التنمية الوطنية. وندعو مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثلة السامية) إلى تقديم دعم محدد الهدف من خلال مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً (المرفق) لكل بلد سيرفع أو رفع اسمه من القائمة في إعداد وتنفيذ استراتيجيات شاملة للانتقال السلس، بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، ومواصلة وضع ونشر مبادئ توجيهية عملية، ودعم بناء القدرات لهذه الاستراتيجيات.
- 7 - ونحيط علماً بما خلصت إليه لجنة السياسات الإنمائية من أنه بالنظر إلى أوجه عدم اليقين العالمية الحالية، فإنه يلزم البلدان الموصى برفعها من القائمة فترة تحضيرية لا تقل عن خمس سنوات لكي تستعد بفعالية للانتقال السلس مع التصدي في الوقت نفسه لمسألة التعافي من جائحة كوفيد-19 وعكس الانتكاسات المرتبطة بالجائحة. ومن نفس المنطلق، نسلم بأنه في ضوء المخاطر الناشئة والنظمية، سيلزم تمديد الفترة التحضيرية بثلاث سنوات إضافية، حسب حاجة البلد للاستجابة للصدمات المحلية أو الخارجية ومواطن الضعف المتطورة.
- 8 - وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع الالتزام "بالنهج القائم على الحوافز لرفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً" المشار إليه في برنامج عمل الدوحة، ندعو شركاءنا في التنمية والتجارة إلى مواصلة تقديم تدابير الدعم الدولي للبلد المعني بعد رفع اسمه من القائمة لفترة تتوافق مع احتياجاته ومواطن ضعفه لمنع تعرضه لأي انتكاسة محتملة في التنمية ولضمان انتقاله السلس. ونقر في هذا الصدد بأن بعض شركاء التنمية قاموا بالفعل بتمديد بعض المزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً (تدابير الدعم الدولي) للبلدان التي رُفعت من القائمة، مع مراعاة التحديات التي لا تزال تواجهها. ونؤكد كذلك على الضرورة الملحة لضمان أن يكون سحب تدابير الدعم الدولي تدريجياً ومنسقاً ويمكن التنبؤ به، بما يتيح للبلدان التي سترُفع أو رُفعت من القائمة الوقت والفسحة اللازمين لها لبناء القدرات الإنتاجية والنهوض بالتحول الهيكلي.
- 9 - ونسلم بأن المنجزات المخصصة لبرنامج عمل الدوحة - لا سيما الآلية المقترحة لتخزين الغذاء، ومبادرات بناء القدرة على الصمود وإنشاء جامعة إلكترونية - تنطوي على إمكانات كبيرة لدعم البلدان التي سترُفع أو رُفعت من قائمة أقل البلدان نمواً في التكيف مع الظروف التي تواجهها بعد الرفع، وتعزيز رأس المال البشري وتعزيز التحول الهيكلي. ولذلك، ندعو إلى تفعيلها في أوانها وبشكل فعال، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها. ونؤكد من جديد على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها أدوات حيوية في صياغة مسار مستدام للرفع المستدام من قائمة أقل البلدان نمواً، ونقر في هذا الصدد بالدور الهام الذي يضطلع به مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.
- 10 - وندعو مكتب الممثلة السامية إلى أن يضطلع، بناء على طلب الحكومة المعنية وقبل انعقاد الجلسة العامة الأخيرة للجنة السياسات الإنمائية التي تسبق رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً، بتقييم مدى جاهزية البلد لرفع اسمه من القائمة. وينبغي لهذا التقييم أن يقف على مدى استعداد البلد للانتقال السلس، بما في ذلك تحديد القدرات والثغرات، وقدرة البلد على التصدي لتحديات التنمية في مرحلة ما بعد الرفع من

القائمة، بما في ذلك الأثر المحتمل لسحب تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يحدد التقييم أيضاً عوامل المخاطر الداخلية والخارجية، بما في ذلك مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي، والمخاطر البيئية والمناخية، وأوجه الهشاشة المؤسسية والسياسية التي قد تعرّض للخطر الرفع المستدام من القائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل هذه التقييمات الآراء والتعليقات التي ترد من جميع قطاعات المجتمع. ونوصي بأن يحال التقييم إلى لجنة السياسات الإنمائية ليكون مدخلاً لآليته المعززة لرصد حالة البلدان التي سترُفع أو رُفعت من القائمة.

11 - ونؤكد من جديد الدور المحوري والحفّاز لمنظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة مكتب الممثلة السامية، في تقديم دعم متنسق ومنسق على نطاق المنظومة للبلدان التي سترُفع من قائمة أقل البلدان نمواً أو رُفعت منها. وفي هذا السياق، فإننا نقر بمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً بوصفه مركز التنسيق المركزي للخدمات الاستشارية وأنشطة تنمية القدرات والمساعدات التقنية المتكاملة ذات الصلة بالرفع من القائمة والتي تقودها البلدان، وبوصفه مستودعاً للمعارف والأدوات والممارسات الجيدة. وندعو الدول الأعضاء والشركاء الآخرين إلى تزويد مكتب الممثلة السامية بدعم كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به من أجل تعزيز قدرته على الاستجابة للطلبات القطرية في إطار المرفق وزيادة الدعم للبلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها في الوقت المناسب وبطريقة سريعة الاستجابة. وندعو أيضاً جميع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية الأخرى والجهات الشريكة الثنائية إلى تنسيق الدعم الذي تقدمه للبلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها من خلال المرفق، ونشير في هذا الصدد إلى الدور الحاسم الذي يؤديه المنسقون المقيمون لضمان تقديم هذا الدعم بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة قطر على دعمها السخي لتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومنجزاته الرئيسية.

12 - ونؤكد على أهمية وجود آلية معززة لرصد رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً تستجيب بسرعة للأزمات الناشئة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدابير دعم محددة ومحددة زمنياً، بما في ذلك، عند الضرورة، تمديد الفترات التحضيرية والانتقالية. وينبغي تحسين آلية الرصد المعززة، على النحو المبين في برنامج عمل الدوحة، والعمل على أن تركز بشكل محدد على ما يلي: (أ) وظيفة الاستجابة للأزمات ضمن إطار الرصد لتقييم أثر الأزمات وحالات الطوارئ على البلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها خلال دورة الرصد؛ (ب) تعبئة الخبرات القائمة في مجال إدارة الأزمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية، مع الاستفادة الكاملة من دور مكتب الممثلة السامية؛ (ج) توسيع نطاق تقارير الرصد السنوية والعمليات ذات الصلة من أجل الإحاطة بشكل أكثر منهجية بتطور ملامح الضعف لدى البلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها.

13 - ونشير إلى قرار الجمعية العامة A/C.2/80/L.48 الذي قضى بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية من الدول الأعضاء معني بالانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، بهدف إجراء عملية شاملة وشفافة لاستعراض وتحديث القرارات القائمة بشأن الانتقال السلس والدعم المقدم للبلدان التي سترُفع من القائمة أو رُفعت منها، ووضع ترتيبات انتقال سلس أكثر طموحاً وقوة وقدرة على الاستجابة تعكس واقع المشهد الإنمائي العالمي الحالي. وندعو المجتمع الدولي إلى الانخراط في حوار شامل وشفاف من خلال الفريق العامل المخصص وغيره من المحافل ذات الصلة، وترجمة الالتزامات الواردة في بيان الدوحة المتفق عليه هذا إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك من خلال تجديد التمويل وزيادته، ولا سيما من خلال إنشاء نوافذ مخصصة أو آليات تمويل انتقالية داخل المؤسسات المالية الدولية، واستمرار

التدابير المرنة، ولا سيما فيما يتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والوصول بشروط ميسرة إلى التمويل في إطار منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، والدعم الفني، وتعزيز التنسيق المؤسسي على جميع المستويات.

14 - ونقّر مرة أخرى بأن رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً ليس نقطة المنتهى له بل خطوة حاسمة في رحلة أطول نحو التنمية المستدامة. وفي ظل قيادة وطنية حازمة، وشراكة دولية حقيقية طويلة الأجل، ونظام تمويل إنمائي يستجيب لاحتياجات أقل البلدان نمواً ومواطنيها، يكون بمقدور البلدان التي ستُرفع أو رُفعت من قائمة أقل البلدان نمواً تحقيق ومواصلة تقدم إنمائي لا يترك أحداً خلف الركب.

اعتمد في الدوحة، قطر

4 كانون الأول/ديسمبر 2025